

لمعرفة الوقت الذي عاشوا فيه وأحوال معاشهم ، ومكان وجودهم ، ومن منهم كان على معرفة شخصية بالآخر ؛ بل فحصوا أيضا عن قيمة المحدث صدقاً وكذباً وعن مقدار تحريه للدقة والأمانة في نقل المتن ليحكموا أي الرواة كان ثقة في روايته ، ويسمى نقد الرجال باسم « الجرح والتعديل » (انظر Muhamm Stud: Goldziher ج ٢ ، ص ١٤٣ وما بعدها) .

معرفة الرجال لا بد منها لدرس الحديث ولهذا تتضمن جميع الشروح لمجموعات الأحاديث تفصيلات ، مطولة عن الرجال تتفاوت طولاً وقصراً . وهناك مؤلفات معينة تقتصر على هذا الموضوع ، من بينها ما يسمى بكتب الطبقات وهي تراجم مرتبة في طبقات ، وتتناول سير عدة علماء ورواة للحديث وغيرهم (انظر Ursprung und: O.Loht Bedeutung der Tabarat. انظر Zeitschr. der Deutsch. Morgenl. Gesellsch. ج ٣٢ ، ص ٥٩٣ - ٦١٤) . نضرب لهذه الكتب مثلاً بكتاب الطبقات لابن سعد المتوفى سنة ٢٣٠هـ - ٨٤٤م ؛ وهو كتاب مشهور ؛ و« طبقات الحفاظ » للذهبي المتوفى سنة ٨٤٨هـ - ١٣٤٧م . ومن هذا النوع أيضاً ما صنف في الرواة الضعفاء مثل « كتاب الضعفاء » النسائي (انظر Goldziher : المصدر نفسه ج ٢ ، ص ١٤١ ، وما بعدها) . وكذلك سير الصحابة مثل كتاب « الإصابة في تمييز الصحابة » لابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢هـ - ١٤٤٨م وكتاب « أسد الغابة في معرفة الصحابة » لابن الأثير المتوفى سنة ٦٢٠هـ - ١٢٣٢م .

والحكم على قيمة المحدث قد يختلف اختلافاً بينا فربما كان ثقة عند قوم ولكن غيرهم كانوا يعدونه في منتهى الضعف وربما اعتبروه كاذباً في روايته . بل إن الثقة ببعض كبار الصحابة لم تكن من الأمور المسلمة عند الجميع في أول الأمر . ولهذا نجد أن الثقة بأبي هريرة كانت محل جدل عنيف بين كثير من الناس^(١) .

(١) لم تكن الثقة بأبي هريرة محل جدل إلا عند أهل الأهواء ، ثم تبعهم بعض من اصطنع الجرأة في الطعن على السنة من المتأخرين . وإنما كان بعض الصحابة يأخذون عليه الاكثار من الحديث خشية الخطأ ، ثم كانوا إذا حققوا ما أخذوا عليه أيقنوا من صحة ما روى ، والأخبار في ذلك =